.. وخبراء تخطيط المدن يؤكدون:

هكذا نحول القاهرة إلى متحف أثرى

■ د. محمد عبد الباقى: الأهم من نقل الوزارات والهيئات الحكومية هو نقل ملحقات الوزارات وما يتبعها ونقل إسكان العاملين

■ د. ماجدة متولى: الحل الأمثل هو نقل مركزية الوزارات والهيئات إلى المحافظات واستخدام المبانى كمتاحف ومنشآت سياحية

تحقيق: **عصام عبدالجواد**

القاهرة تحتاج إلى طبيب ماهر يعالج أهم أمراضها، وهو الزحام وتكدس الوزارات فيها.. الحل الذى أجمع أساتذة وخبراء التخطيط أنه الوحيد للعلاج والإنقاذ، هو نقل الوزارات والهيئات الحكومية خارج نطاق القاهرة.. هذا الحل الوحيد الذى تأخر تنفيذه ٣٥ عاما، له فائدة مزدوجة. الأولى منها إنه إنقاذ لمدينة عالمية فى قيمة القاهرة.. والثانية أن هذا النقل سيخلق حياة فى مدن أخرى تشتاق للحركة، الخلاصة أن الحلول قصيرة الأمد التى دأبت الحكومات السابقة على ابتكارها لم تعد مجدية، بل إنها سبب الأزمة، ولا بديل الآن عن الحل الوحيد.

يقول الدكتور محمد عبد الباقى إبراهيم أستاذ مساعد التخطيط العمرانى بجامعة عين شمس ورئيس مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية:

نقل الوزارات والهيئات الحكومية الضخمة من القاهرة للحد من الأحمال الزائدة تأخر كثيرا خاصة بعد الأزمات التى تشهدها القاهرة فى النقل والمواصلات، فنقل هذه الهيئات سوف يوجه حركة المتعاملين مع تلك الوزارات إلى منافذ جديدة بعيدة عن تكدس القاهرة، وهناك اتجاهات عديدة لابد من الأخذ بأحدها فى عملية النقل: الأول نقل جميع الوزارات والهيئات التى تقرر الحكومة نقلها إلى إحدى المدن الجديدة، سواء كانت القاهرة الجديدة أو العاشر من رمضان، أو أى منهما، وتوجيه شبكات النقل والمواصلات إلى هذه المدينة بشكل جيد.

هذا النقل -يضيف د. عبد الباقى- المقصود به توحيد العمل، بمعنى أن يجد المواطن نفسه فى مكان يجمع كل الوزارات يستطيع فى وقت واحد أن ينهى جميع أعماله فى هذا المكان، وبسرعة كبيرة، والثانى نقل الوزارات إلى مدن متعددة حتى لا نخلق تكدسا فى مدينة واحدة، كما أن هذه تعد مساعدة لهذه المدن على خلق مجتمعات عمرانية جديدة وجذب المواطنين للإقامة فيها بدلا من تحويلها إلى مدن للأشباح كما يحدث فى مدينة السادات مثلا.

هذه الاتجاهات -يواصل د. عبد الباقى- يجب أن ينظر إليها من منظور قومى يعمل على تفريغ القاهرة ونقل الوزارات إلى التجمعات الجديدة، لكن بشرط أن يتم نقل ما يرتبط بهذه الوزارات من إسكان للعاملين فيها والخدمات المكملة للوزارات مثل المخازن والورش، ومراكز الصيانة حتى لا نفاجأ أن قرار النقل شمل الوزارة كهيئة إدارية فقط، وتركنا مساكن العاملين فى القاهرة، وفى نفس الوقت تركنا ملحقات الوزارة فى القاهرة، مما يعنى أننا لم نفعل شيئاً.

وعلى الحكومة أن تفكر أولاً فى مبانى هذه الوزارات التى يجب أن يتم تفريغها بالكامل من العاملين فيها ودراسة المبانى جيداً، فإذا كانت ذات الطابع التاريخى والأثرى يجب على الفور تحويلها إلى ما يشبه المتاحف وتكون مفتوحة للسائحين أو إقامة معارض للرسم والفن التشكيلى فيها.

وترى الدكتورة ماجدة متولى بمركز بحوث الإسكان أن الحل الوحيد لأزمة القاهرة هو تغيير مفهوم مركزية القرار، بمعنى أن يتم تحويل القرار فى الوزارات إلى قرارات لا مركزية بحيث يستطيع وكيل الوزارة فى أى من المحافظات والمدن اتخاذ قرارات لها قوة القرار الوزارى، خاصة أننا فى عصر نهضة المعلومات والإنترنت ويستطيع أى شخص فى مصر الدخول على شبكة الإنترنت والاتصال بالوزارة فى القاهرة، وينهى أعماله من مكانه بدلا من السفر إلى القاهرة، لذلك أرى أن الحل الأمثل هو تفتيت هذه الوزارات بحيث يستطيع أى مواطن فى أى محافظة إنهاء أعماله ومصالحه داخل محافظته دون أن يلجأ إلى الوزارة فى القاهرة، وبذلك نكون قد استطعنا حل نصف المشكلة على الأقل، بالإضافة إلى نقل الوزارات الحالية من القاهرة إلى أماكن أخرى، بحيث تتم دراسة المكان الذى سوف يتم النقل إليه حتى لا نخلق مجتمعا آخر على المدى الطويل مزدحما أكثر من القاهرة، ونكون بذلك قد خلقنا مشكلة أخرى.

وبمرور الوقت سوف تعود القاهرة إلى عصرها الماضى الجميل، أما تلك المبانى القائمة الآن، فيجب تحويلها إلى متاحف ومبان أثرية تكون شاهدة على التاريخ والاستفادة منها فى التعليم والصحة.

وتضيف الدكتورة ماجدة: إن بعض الوزارات قامت بتغيير مبانيها القديمة بمبان جديدة، لكنها للأسف استبدلت تلك المبانى بمبان أخرى فى القاهرة، وفى نفس الوقت لم تترك المبانى القديمة، مما ساعد على زيادة الزحام والتكدس فى القاهرة.

ويقول الدكتور عبد الله عبد العزيز أستاذ التخطيط بجامعة عين شمس ورئيس اللجنة العليا للتنسيق الحضارى بوسط القاهرة: التخطيط لنقل هذه الوزارات يجب أن يضع القاهرة فى مصاف العواصم العالمية المتقدمة، والتى ينظر إليها على أنها عاصمة الشرق بأكمله، لذلك يجب أولا دراسة الأمر من كل جوانبه، قبل عملية النقل التى إن عاجلا أو آجلا لابد أن يتم حتى نخفف الضغط والزحام عن وسط القاهرة، وأنا أرى أن عملية النقل يجب أن تتم بطرق مدروسة إلى المدن الجديدة، والدراسة تكون عن نوعية الوزارة والمدينة التى تنقل إليها، وعلى سبيل المثال فى حالة نقل وزارة الإسكان يجب أن تذهب إلى مدينة السادات التى تحولت إلى مدينة للأشباح لتعيد وزارة الإسكان تنمية هذه المدينة، ونقل وزارة الصناعة إلى مدينة العاشر من رمضان التى تحولت إلى قلعة صناعية، ونقل وزارة السياحة مثلا إلى مدينة برج العرب القريبة من الساحل الشمالى لتحويله إلى منتجع سياحى عالمى طوال السنة بدلا من كونه عامل جذب طوال الصيف فقط، ونقل وزارة مثل وزارة التعليم إلى مدينة ٦ أكتوبر، وهكذا بالنسبة للوزارات لابد من دراستها جيداً، ودراسة المنطقة التى سوف يتم النقل إليها، وبهذه الطريقة نستطيع أن نخفف الضغط عن القاهرة وتنمية المدن الجديدة بشكل علمى مدروس، نستطيع أن نستفيد منه أكبر استفادة على المدى الطويل.

يضيف الدكتور عبد الله: لابد أن يعاد الشىء لأصله عند التصرف فى مبانى الوزارات الحالية، لأن أغلبها ذو طابع معمارى، وأثرى كبير، لذلك لابد من استخدامها كمبان تاريخية تحتوى من الداخل على تاريخ الوزارة والوزراء الذين عملوا بها منذ نشأتها وحتى الآن، وإذا وجدت بعض مقتنيات الوزراء السابقين يمكن الاستفادة منها داخل هذه المتاحف التى سوف تجذب المصريين والسائحين.

وعن دور لجنة التنسيق الحضارى لوسط القاهرة التى يرأسها الدكتور عبدالله يقول: اللجنة مكونة من ١٣ شخصا تعمل تحت إشراف وزارة الثقافة وتقوم بدراسة أماكن وسط القاهرة وعلى رأسها ميدان رمسيس والتحرير والعتبة وما يتبعها من شوارع لوضع الدراسة اللازمة لإعادة الشكل الحضارى الجميل للمنطقة. سواء من ناحية الزحام والنقل والمواصلات أو من ناحية الشكل الحضارى الجميل لنعيد إلى المنطقة رونقها الحضارى.

الدكتور عمر عبدالحميد أستاذ الهندسة المعمارية يقول: يجب نقل جميع الوزارات والهيئات الحكومية من القاهرة وفقا لجدول زمنى لا يتعدى ثلاث سنوات إلى إحدى المدن الجديدة ولتكن القاهرة الجديدة بحيث يتم النقل جماعيا من حيث العاملين وأسرهم إلى الأماكن الجديدة وذلك بعد توفير البديل الجاهز، وحتى نستطيع أن نخفف الضغط عن القاهرة.■